العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية - بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية

إعـــداد

أ.د / رضا إبراهيم عبدالقادر صالح [١]

أ.م.د/ على مجاهـد أحمـد السـيد [٢]

أ / محمد موسى عبدالله سلطان [٣]

العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى في القوائم المالية – بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية

(١) أستاذ المحاسبة وعميد كلية التجارة- جامعة كفرالشيخ ،عنوان المراسلات : ٥ ش الجيش، كلية التجارة جامعة كفرالشيخ ، كفرالشيخ ، البريد الإلكترونى . reda.saleh@com.kfs.edu.eg

(٢) أستاذ المحاسبة المساعد ورئيس قسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ ، عنوان المراسلات : ٥ ش الجيش ، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ ، كفرالشيخ ، البريد الإلكترونى ali.elsayed1@com.kfs.edu.eg

(٣) معيد بقسم المحاسبة ، كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ ، عنوان المراسلات : ٥ ش الجيش، كلية التجارة جامعة كفرالشيخ ، كفرالشيخ ، البريد الإلكترونى mohamed.soultan1@com.kfs.edu.eg

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلي إختبار العلاقة بين مدي الإلتزام من قبل إدارات الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوي التحفظ المحاسبي الذي تتبناه هذه الإدارات عند إعداد التقارير المالية المنشورة، وتمثلت عينة الدراسة في ٧٤ شركة من الشركات المسجلة والنشطة في بورصة الأوراق المالية وذلك عن عام ٢٠١٤، حيث تمثل هذه العينة ٤٥% من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية في ذلك العام.

وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين كل آلية من آليات حوكمة الشركات منفردة ، سواء الآليات الداخلية (آلية لجنة المراجعة ، وآلية المراجعة الداخلية ، وآلية مجلس الإدارة) أو الآليات الخارجية (آلية المراجعة الخارجية، وآلية حملة الأسهم) ومستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية ، كما أسفرت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين الأربع آليات (آلية حملة الأسهم، آلية لجنة المراجعة ، وآلية المراجعة الخارجية ، وآلية مجلس الإدارة) مجتمعة ومستوي التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية .

Abstract:

This study aims to test the relationship between the implementation of the corporate governance mechanisms by the corporation listed in the Egyptian stock market and the level of accounting conservatism adopted by these corporations in the preparation of published financial reports. the research sample is consisted of 74 the listed and active companies in the stock exchange companies at year 2014, which represents 45% of the listed companies in the Egyptian Stock Market in that year.

The study found a statistically significant positive correlation between each mechanism of the individual investigated corporate governance mechanisms, for internal mechanism (internal audit committee mechanism, the mechanism of the internal audit, and the mechanism of the board of directors) and external mechanism (external audit mechanism, the mechanism of shareholders) and the level of accounting reservation in the financial reports. The results also showed a positive correlation between the four combined mechanisms (shareholders mechanism, the audit committee mechanism, the mechanism of external audit, and the mechanism of the board of directors) and the reservation level in the financial reporting.

١ – مقدمة الدراسة

كان لظهور الأزمات المالية التي تعرضت لها الأسواق المالية العالمية والإخفاقات المالية والمحاسبية لشركة .(Enron)للطاقة في عام ٢٠٠١ وشركة (WorldCom) في عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة الأمريكية الأثر الأكبر في الإهتمام البالغ بمفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance من جميع الجوانب الأكاديمية والمهنية والتشريعية والسياسية.

وبالرجوع إلي التطور التاريخي لحوكمة الشركات نجد أن تقرير لجنة (Cadbury, 1992) ، والذي تم إعداده بواسطة مجلس التقرير المالي Financial Reporting Council لبورصة لندن للأوراق المالية يعد أول مرحلة هامة من مراحل تاريخ حوكمة الشركات، حيث إعتمد هذا التقرير على ثلاثة جوانب لتعزيز سلامة منظمات الأعمال،ألا وهى تحسين المعلومات المالية والتدخل التنظيمي الذاتي وإستقلال مراقب الحسابات، ويرجع ذلك إلي إنخفاض الثقة في إعداد التقارير المالية وقدرة مراقب الحسابات على توفير الضمانات التي يتطلبها ويتوقعها مستخدمي هذه التقارير المالية .

كما يعد تقرير لجنة Committee of Sponsoring of the Treadway Commission(COSO,1992) بعنوان الرقابة الداخلية: إطار متكامل للمرحلة الثانية من تطور حوكمة الشركات وذلك من خلال التأكيد على القواعد الإرشادية العامة وأفضل الممارسات لنظام الرقابة الداخلية وذلك لتوفير تأكيد معقول يحقق كفاءة وفعالية العمليات والثقة في التقارير المالية .

بينما تتمثل المرحلة الثالثة من التطور التاريخي لحوكمة الشركات في تقرير(Turnbull,1999)والذي تم إعداده بواسطة مجمع المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز بناء على طلب بورصة لندن للأوراق المالية وذلك من خلال توفير إرشادات عامة لمجالس إدارات منظمات الأعمال عن مخاطر كلا من الإدارة ونظم الرقابة الداخلية مؤكدا على المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية .

وفي عام ١٩٩٩ أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization of Economic Cooperation & Development المبادئ غير الإلزامية لحوكمة الشركات والتي تم تعديلها عام ٢٠٠٤(OECD, 1999; 2004)والتي تعد المرحلة التاريخية الأهم لحوكمة الشركات بإعتبار أن هذه المبادئ تعد مرجعا عمليا يتم إستخدامه في قياس الممارسات الجيدة في مجال حوكمة الشركات وتتمثل هذه المبادئ في الآتي :

١- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات .

٢- ضمان حماية حقوق المساهمين .

٣- ضمان المعاملة المتكافئة لكل فئات المساهمين .

٤- ضمان الإعتراف بالحقوق القانونية لكل الأطراف ذوى المصلحة مع منظمات الأعمال .

٥- ضمان توافر الإفصاح والشفافية لكافة الأمور الخاصة بمنظمات الأعمال المؤثرة على حقوق أصحاب المصلحة وذلك بالقدر الملائم وفي التوقيت المناسب .

٦- ضمان إلتزام مجلس الإدارة بمسئولياته سواء فيما يتعلق بالوجهات السابقة أو فيما يتعلق بالتوجه الإستراتيجى لمنظمات الأعمال .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية صدر قانون Sarbanse-OxleyAct (SOX, 2002) وقواعد لجنة تداول الأوراق المالية SEC لكى يفرضا متطلبات محددة لزيادة درجة الشفافية وإنشاء معايير جديدة للمساءلة المحاسبية في منظمات الأعمال وفرض الجزاءات المرتبطة بسوء أداء الإدارة .

وفي مصر توافرت العديد من جوانب آليات حوكمة الشركات في العديد من محتويات القوانين مثل قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، قانون ضمان وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، قانون التسوية والإيداع والحفظ المركزى رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الذي أصدره وزير الإستثمار في أكتوبر ٢٠٠٥ بالقرار رقم ٣٣٢ لسنة ٢٠٠٥ ولقد قام مركز المديرين التابع لوزارة الإستثمار بإصدار دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام في يوليو ٢٠٠٦ (زغلول، ٢٠٠٦) .

وأخيراً تم إصدار دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في فبراير ٢٠١١ ثم تلا ذلك مجموعة من التدخلات المهنية والأكاديمية والتشريعية في مجال حوكمة الشركات.

ومن ناحية أخرى فلقد تزايد الإهتمام بالتحفظ المحاسبي Accounting Conservatism في الفترة الأخيرة وذلك بهدف توضيح وبيان مبررات ممارسات التحفظ المحاسبي، وإختبار دوافعه وآثاره على القوائم المالية وعلى قرارات مستخدمي هذه القوائم .

ولقد حظى موضوع التحفظ المحاسبي (سياسة الحيطة والحذر) على إهتمام كبير من الجهات المعنية بالمحاسبة فنجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية The International Accounting Standards Board (IASB) على سبيل المثال قد أشار في المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية إلي ضرورة قيام الشركات بإتباع سياسات متحفظة في الإفصاح عن عناصر القوائم المالية .

٢- طبيعة مشكلة الدراسة :

تهدف الإدارة بصفة عامة إلي إظهار نتائج أعمال الشركة بصورة إيجابية بتحقيق أرباح وذلك لتحقيق منافع خاصة لهم نظرا لإحتمال إنقضاء علاقتها بالشركة في أقرب وقت ومن ثم نجد أن الإدارة تعمل على تخفيض المصروفات المعترف بها أو تأجيل

الإعتراف بهذه المصروفات للسنوات القادمة بما يعرف بممارسات إدارة الربح Earning Management بما يضر بمصالح أصحاب المصلحة الذين يتخذون قراراتهم بالإعتماد على الأرباح الحالية في التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة غالباً ما تتبع سياسات وإجراءات غير متحفظة عند إعداد التقارير المالية الخاصة بمنظمات الأعمال مما يؤدى إلي إظهار نتائج الأعمال الخاصة بهذه المنظمات بصورة مشوهه، ومن ثم التأثير بالسلب على هذه المنظمات في سوق الأعمال .

ولما كان مفهوم حوكمة الشركات مرتبط بالطريقة التى يتم من خلالها مراقبة أداء الإدارة للمهام المنوطة بها من قبل الأطراف المختلفة ذات العلاقة بمنظمات الأعمال، ومن ثم فإنها توفر إطاراً عاما يمكن من خلاله تحديد آليات صياغة أهداف منظمات الأعمال ووسائل تحقيقها ومراقبة الأداء الفعال ومقارنته بالأهداف المحددة مسبقاً .

ولقد أشارت مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 2004) إلي ضمان مساواة حقوق أصحاب المصالح بمنظمات الأعمال بالإضافة إلي ضمان التزام مجلس الإدارة بمسئولياته تجاه أصحاب المصالح بمنظمات الأعمال .

ومن الأهداف الأساسية التي تسعى الحوكمة الجيدة للشركات إلي تحقيقها هي دعم الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال وتحسين الأداء وذلك نظراً لوجود بعدين يغطيهما مفهوم حوكمة الشركات أحدهما هو الالتزام Conformance والأخر هو الأداء Performance ، ويتضمن مفهوم الأداء إستخدام كافة الوسائل المتاحة لرفع مستوى الأداء الشامل لتنظيم الأعمال (العقده ، ٢٠٠٥) .

وعلى الرغم مما سبق نجد أن شركة Enron قد فشلت وانهارت في ظل إستجابتها لكل المعايير التقليدية لحوكمة الشركات من حيث الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى الرئيسى Chief Executive Officer (CEO) وهو ما يطلق عليه إزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذى الرئيسى بالإضافة إلي توافر لجنة مراجعة عالية الجودة ، وتوافر لجنة مراقبة مستقلة لتصرفات مجلس الإدارة إلا أن ذلك لم يمنع إدارة المنشاة من إتباع سياسات غير متحفظة والقيام بالعديد من عمليات إدارة الأرباح وهو ما أدى في النهاية إلي إنهيار هذه الشركة .

إن وجود مستوى مرضى من التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات يمثل حماية لحقوق أصحاب المصالح من الأنواع المختلفة للمخاطر التى تتعرض لها الشركات، وبالتالي يمثل خط دفاع أول عن حقوق أصحاب المصالح، وطالما أنه لا يوجد إلزام للشركات على تبنى مستوى مرضى من التحفظ المحاسبي كان لابد من اللجوء إلي استخدام متغيرات رقابية يمكن التحكم فيها في الشركات من أجل الوصول إلي مستوى

التحفظ المحاسبي الذي يعمل على حماية مصالح جميع الأطراف بالشركة ، وهذه الآليات تتمثل في آليات حوكمة الشركات .

ومما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال البحثى الأتى : **هل توجد علاقة بين درجة الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية ؟**

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال البحثى ضرورة الإجابة على مجموعة الأسئلة الفرعية الآتية :

١- ما هى أهم آليات حوكمة الشركات التى تلتزم بها الشركات المساهمة في بيئة الأعمال المصرية ؟

٢- ما هو مفهوم التحفظ المحاسبي وما هو دوره في إضفاء الثقة على التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ؟

٣- ما هى أساليب قياس مستوى التحفظ المحاسبي ؟

٤- ما هى العلاقة بين إلتزام الشركات المساهمة المصرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بتلك الشركات ؟

٣- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية ومستوى التحفظ المحاسبي التي تتبناها الإدارة في إعداد القوائم المالية وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في الآتي :

١- إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٢- إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٣- إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آلية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٤- إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آلية المراجعة الخارجية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٥- إختبار طبيعة وإتجاه العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق آلية حملة الأسهم ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٤- فروض الدراسة :

استناداً إلى مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة كالتالي : " **توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية** " .

ويمكن تقسيم هذا الفرض الرئيسي إلي مجموعة من الفروض الفرعية الآتية :

١- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٢- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٣- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٤- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الخارجية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٥- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية حملة الأسهم ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

٥- أهمية الدراسة :

يمكن عرض أهمية هذه الدراسة من زاويتين أحدهما علمية والأخرى عملية كما يلى:

الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ضرورة مواكبة البحث العلمى للمتغيرات المستجدة التي من شأنها التأثير على الأداء المالي للشركات وقياسه والإفصاح عنه ، وذلك للمساهمة في حل العديد من المشاكل ذات الصلة ، ولقد زاد الإهتمام في الآونة الأخيرة من قبل العديد من الباحثين والمنظمات المهنية المعنية بدراسة آليات حوكمة الشركات ودورها في إضفاء الثقة وحل مجموعة من المشاكل التى تواجه منظمات الأعمال ، منها على سبيل المثال عدم تماثل المعلومات ، وتعارض المصالح للأطراف ذوى المصلحة بالمنشأة . بالإضافة إلي دراسة التحفظ المحاسبي وكيفية قياسه والمشاكل المرتبطة بذلك .

الأهمية العملية :

تساعد هذه الدراسة منظمات الأعمال في بيئة الأعمال المصرية في التعرف على العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي التي تتبناه الإدارة عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد تلك المنظمات في دعم القدرة التنافسية لها من خلال إضفاء الثقة على التقارير المالية لهذه المنظمات .

٦- منهجية الدراسة :

منهج الدراسة :

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة العلاقة بين درجة الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ، وفي إطار ذلك تم الإطلاع على الدراسات والمقالات والبحوث العلمية المختلفة ذات الصلة بهدف التأصيل العلمى لموضوع الدراسة وتحديد أهم المتغيرات المتعلقة بها ، ومن ثم إشتقاق الفروض الإحصائية الخاصة بالأبعاد المختلفة للمشكلة بهدف إختبارها إحصائياً فى بيئة الأعمال المصرية ، وتم ذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المقيدة والنشطة بالبورصة المصرية ، مستخدماً في ذلك تحليل المحتوى للتقارير والقوائم المالية المنشورة لهذه الشركات ، ولقد تم الاعتماد على مجموعة من أساليب التحليل الوصفى للتعرف على الخصائص الأساسية للعينة ، كما تم الإعتماد على مجموعة من الإختبارات الإحصائية (إختبار Kolmogorov-Smirnov ، إختبار الارتباط الذاتى لمعامل إرتباط بيرسون Auto Correlation Test ، تحليل التباين أحادى الاتجاه One Way Analysis of Variance (ANOVA)، نموذج الانحدار البسيط Simple Regression ، نموذج الانحدار المتعدد Regression Multiple لدراسة علاقة الارتباط بين آليات حوكمة الشركات (المتغير المستقل) ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية (المتغير التابع) .

أداة الدراسة :

سوف يعتمد الباحث على تحليل المحتوى Content Analysis للتقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة وبيانات أخرى لتجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث .

عينة الدراسة ومصادر البيانات :

تضم عينة الدراسة (٧٤) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وتم تحديد عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية :

- أن تكون شركة مساهمة مصرية .
- أن تكون مسجلة في البورصة المصرية.
- أن تتوافر عنها البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الاحصائي .

تم الاعتماد علي العديد من المصادر للحصول علي البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية لحساب قيمة مستوى التحفظ المحاسبي وكذلك الحصول علي البيانات

الخاصة بالمتغيرات المقترحة لقياس مستوي تطبيق آليات حوكمة الشركات لذلك تم تجميع البيانات من :

١- واقع التقارير المالية السنوية لشركات العينة عن عام ٢٠١٤م وذلك من خلال شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية .

٢- محاضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركات العينة .

٣- محاضر إجتماعات مجالس إدارات الشركات .

٤- محاضر إجتماعات وتقارير لجان المراجعة للشركات .

٥- هيكل المساهمين والنظام الأساسى لشركات العينة .

طرق تحليل بيانات الدراسة :

إعتمد الباحث على مجموعة من الإختبارات الإحصائية للتحقق من معنوية فروض البحث من خلال حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS. Version 21) وهى :

١-إختبار Kolmogorov-Smirnov للتأكد من نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة .

٢-إختبار الارتباط الذاتى لمعامل إرتباط بيرسون Auto Correlation Test للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتى بين المتغيرات .

٣-تحليل التباين أحادى الاتجاه One Way Analysis of Variance (ANOVA) لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين المتوسطات .

٤- نموذج الانحدار البسيط Simple Regression لإختبار معنوية العلاقة بين كل متغير مستقل منفردا والمتغير التابع .

٥-الانحدار المتعدد Regression Multiple لإختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع .

التحليل الوصفى لعينة الدراسة :

يوضح الجدول التالى التبويب القطاعي لشركات عينة البحث وفقا لتصنيف البورصة المصرية في ديسمبر ٢٠١٤م .

جدول رقم (١)
التبويب القطاعى لشركات عينة الدراسة

القطاع الصناعى	عدد الشركات	النسبة المئوية
الكيماويات	٧	%١٠
الأغذية والمشروبات	١٢	%١٦
التشييد ومواد البناء	١٧	%٢٣
المنتجات المنزلية والشخصية	٨	%١١
العقارات	١	%١
اتصالات	٢	%٢
رعاية صحية وأدوية	١٠	%١٤
موارد أساسية	١	%١
خدمات ومنتجات صناعية	١٦	%٢٢
الإجمـــالى	٧٤	%١٠٠

نموذج الانحدار المستخدم :

الهدف الأساسى لهذه الدراسة هو إختبار ما إذا كان الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات في الشركات المساهمة المصرية يلعب دورا فعالا في تحقيق مستوى مقبول للتحفظ المحاسبي بتلك الشركات أم لا . لذلك فالدراسة تعتمد على استخدام نموذج للانحدار المتعدد يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة التى تتمثل في آليات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق هذه الآليات ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث أن التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية دالة في (آلية لجنة المراجعة ، آلية المراجعة الداخلية ، آلية مجلس الإدارة ، آلية المراجعة الخارجية ، وآلية حملة الأسهم) وتأخذ الشكل التالى :

$$Y = \alpha 0 + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \beta 3X3 + \beta 4X4 + \beta 5X5 + \varepsilon$$

حيث أن :

Y : تعبر عن مستوى التحفظ المحاسبي ويتم قياسه باستخدام MTB وهى نسبة القيمة السوقية لصافى أصول الشركة إلى القيمة الدفترية لها.

القيمة السوقية لصافى الأصول (حقوق الملكية) = متوسط عدد الاسهم×سعرالاقفال.

القيمة الدفترية لصافى الأصول للشركة = قيمة حقوق الملكية للشركة.

α : تعبر عن ثابت الانحدار للنموذج .

β : تعبر عن معاملات النموذج .

X1:تعبر عن مستوى الإلتزام بتطبيق القواعد الخاصة بلجنة المراجعة.

X2:تعبر عن مستوى الإلتزام بتطبيق القواعد الخاصة بالمراجعة الداخلية.

X3: تعبر عن مستوى الإلتزام بتطبيق القواعد الخاصة بمجلس الإدارة .

X4: تعبر عن مستوى الإلتزام بتطبيق القواعد الخاصة بالمراجعة الخارجية.

X5: تعبر عن مستوى الإلتزام بتطبيق القواعد الخاصة بحملة الأسهم .

قياس متغيرات الدراسة :

تم قياس متغيرات الدراسة على النحو التالى:

١- المتغير التابع : التحفظ المحاسبى

إعتمد الباحث في قياس التحفظ المحاسبي على نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Market-To-Book Ratio(MTB) والذى قدمه (Beaver and Ryan, 2000) حيث يعد النموذج الأكثر انتشاراً في الدراسات المحاسبية (أبوالخير ، ٢٠٠٨) ، وقد تم تطبيقه في البيئة المصرية (أبوخزانة ، ٢٠١١ ؛ شاهين ، ٢٠١١) لأنه يتصف بسهولة حسابه على مستوى المنشأة ، كما أنه مقياس شامل يعكس كلا من التحفظ المشروط وغير المشروط ، بالإضافة إلى الربط بين عناصر المركز المالي ومتغيرات السوق، ويعكس أيضاً الأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي من تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخ قياس التحفظ ويمكن التعرف على التحفظ المحاسبي كما يلى :

- في حالة وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية أكبر من الواحد الصحيح ويرجع ذلك لتقييم الأصول بأقل من قيمتها أو عدم الاعتراف ببعض عناصر الأصول نتيجة لتطبيق سياسات مالية متحفظة .
- في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي تكون نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية أقل من الواحد الصحيح ويرجع ذلك إلى أن التغيرات في القيمة السوقية لحقوق الملكية ترجع إلى تغيرات في القيمة الدفترية .

٢- المتغيرات المستقلة :

تتمثل المتغيرات المستقلة في آليات حوكمة الشركات والتى يمكن تناولها كالآتي :

أ - آلية لجنة المراجعة :

ويتم قياس مدى الإلتزام بتطبيق آلية لجنة المراجعة من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في خمسة مؤشرات هي :

- وجود لجنة المراجعة من عدمه ، (فى حالة وجود لجنة مراجعة بالشركة يأخذ المؤشر القيمة واحد وفى حالة عدم وجود لجنة المراجعة يأخذ القيمة صفر) .
- عدد أعضاء لجنة المراجعة ، (فى حالة كون عدد أعضاء لجنة المراجعة ثلاثة فأكثر كما حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات يأخذ المؤشر القيمة واحد ، وفى حالة كون العدد أقل من ثلاثة يأخذ المؤشر القيمة صفر) .
- عدد مرات إجتماع هذه اللجنة ، (فى حالة أن عدد مرات الإجتماع لجنة المراجعة أربع مرات فأكثر يأخذ المؤشر القيمة واحد ، والقيمة صفر إذا كان عدد مرات الإجتماع أقل من أربع مرات) .
- مؤهلات أعضاء لجنة المراجعة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون أغلبية مؤهلات أعضاء لجنة المراجعة بكالوريوس تجارة والقيمة صفر فى غير ذلك) .

إستعانة لجنة المراجعة بخبراء متخصصين ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة استعانة اللجنة بخبراء والقيمة صفر فى غير ذلك) .

أ- آلية المراجعة الداخلية :

ويتم قياس مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في أربعة مؤشرات هي :

- وجود إدارة المراجعة الداخلية من عدمه ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة وجود إدارة للمراجعة الداخلية والقيمة صفر فى حالة عدم وجودها) .
- من هو مدير إدارة المراجعة الداخلية ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون مدير إدارة المراجعة الداخلية أحد الكوادر الإدارية بالشركة والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- قيام إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير ربع سنوي لمجلس الإدارة أم لا ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة إعداد تقرير ربع سنوى من قبل إدارة المراجعة الداخلية يقدم لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- قيام إدارة المراجعة الداخلية بدراسة المخاطر التى تتعرض لها المنشأة بشكل دورى أم لا ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة قيام إدارة المراجعة الداخلية بدراسة المخاطر التى تتعرض لها الشركة ومتابعة هذه المخاطر وتقيمها بشكل دورى والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .

ج- آلية مجلس الإدارة :

ويمكن قياس مدى الإلتزام بتطبيق آلية مجلس الإدارة من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في أربعة مؤشرات هي :

- عدد أعضاء مجلس الإدارة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون عدد أعضاء مجلس الإدارة خمسة أعضاء فأكثر والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون عدد مرات إجتماع مجلس الإدارة أربع مرات فأكثر والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك)
- ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة زيادة نسبة ملكية مجلس الإدارة عن النسبة المحددة قانونا لعضوية المجلس والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) ورئيس مجلس الإدارة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة الفصل بين وظيفة العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .

د – آلية المراجعة الخارجية :

ويمكن قياس مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الخارجية من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في ثلاثة مؤشرات هي :

- المدة الزمنية التى يقوم مراقب الحسابات بمراجعة القوائم المالية للشركة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون المدة الزمنية للمراجع الخارجي التي يرتبط بها مع الشركة خمس سنوات أو أقل وفى حالة التعاقد الثانى يكون مر أكثر من سنتين على التعاقد الأول ، والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- قيام مراجع الحسابات بأداء مهام إضافية للشركة بطريق مباشر أو غير مباشر ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة عدم قيام مراجع الحسابات بأداء مهام إضافية للشركة والقيمة صفر فى حالة القيام بمهام إضافية) .
- قيام مراجع الحسابات بإعداد تقرير عن التقرير المقدم من الشركة بخصوص الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة وجود ذلك التقرير عن الإلتزام بمبادىء حوكمة الشركات والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .

هـ– آليـة حملـة الأسهـم :

ويمكن قياس مدى الإلتزام بتطبيق آلية إشراف المساهمين من خلال توافر مجموعة من المؤشرات تتمثل في أربعة مؤشرات هي :

- عدد مرات إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية بالشركة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة أن عدد مرات الإجتماع مرة واحدة فأكثر والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- سياسة التصويت المتبعة بالجمعية العمومية ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة كون النظام الأساسى للشركة يتضمن المعاملة العادلة للمساهمين فى حالة التصويت أو قاعدة صوت واحد لكل سهم والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- إفصاح الشركات عن جدول أعمال الجمعية العامة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة قيام الشركة بالإفصاح عن جدول أعمال الجمعية العمومية والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .
- قيام الشركات بتوفير معلومات للمساهمين لاتخاذ قرارات سليمة ، (يأخذ المؤشر القيمة واحد فى حالة النص فى النظام الأساسى للشركة عن كيفية توفير المعلومات التى يطلبها المساهمين ، وكذلك التنويه فى الإعلان الخاص بانعقاد الجمعية العامة عن إمكانية توفير المعلومات اللازمة للمساهمين والقيمة صفر فى حالة عدم وجود ذلك) .

نتائج التحليل الإحصائى :

- نتائج التحليل الإحصائي بطريقة الانحدار البسيط :

الجدول رقم (٢) يعرض نتائج التحليل الإحصائى بطريقة الانحدار البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة (آليات حوكمة الشركات) ، والمتغير التابع (مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات) .

حيث أن قيمة معامل الارتباط (R) تقيس مدى قوة العلاقة (الارتباط) بين المتغير التابع والمتغير المستقل بالنموذج ، وقيمة معامل التحديد (R2) تقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل الذى يتضمنه النموذج وكل منهما بمستوى المعنوية الذى يظهره النموذج .

جـدول (٢)

يعرض نتائج التحليل الإحصائى بطريقة الانحدار البسيط لكل متغير

المتغيرات	ثابت الانحدار	مستوى المعنوية	ميل الانحدار	مستوى المعنوية	R	R2	F	F Sig
آلية لجنة المراجعة	١,١٩١	٠,٠٠٠	١,٥٠٥	٠,٠٠٠	٠,٦٤٣	٠,٤١٣	٥٠,٦١٨	٠,٠٠
آلية المراجعة الداخلية	١,٢٣٥	٠,٠٠٠	١,٨٤٥	٠,٠٠٠	٠,٦٩٥	٠,٤٨٣	٦٧,٢٤٥	٠,٠٠
آلية مجلس الإدارة	١,١٨١	٠,٠٠٠	١,٦٣٣	٠,٠٠٠	٠,٦٧٩	٠,٤٦١	٦١,٥٢٥	٠,٠٠
آلية المراجعة الخارجية	١,١٥٣	٠,٠٠٠	١,٩١٦	٠,٠٠٠	٠,٧١٦	٠,٥١٢	٧٥,٦١	٠,٠٠
آلية حملة الأسهم	١,٥٤٥	٠,٠٠٠	١,٦٨٠	٠,٠٠٠	٠,٧٣٤	٠,٥٣٩	٨٤,١٩٩	٠,٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى .

يتضح من نتائج التشغيل الإلكترونى للبيانات ما يلى :

- أن العلاقة بين آلية لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة طردية ليست ضعيفة وإنما هى متوسطة القوة حيث أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٦٤٣.
- أن ٤١,٣% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في درجة الإلتزام بآلية لجنة المراجعة ، بدرجة ثقة ٩٥%.
- أن مستوى المعنوية (α) لآلية للجنة المراجعة (٠,٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين آلية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الأول بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

مدى الإلتزام بتطبيق آلية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

- أن العلاقة بين آلية المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة موجبة متوسطة القوة حيث أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٦٩٥ .
- أن ٤٨,٣% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في درجة الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية، بدرجة ثقة ٩٥% .
- أن مستوى المعنوية لآلية المراجعة الداخلية (α) تساوى (٠,٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة جوهرية ذات تأثير معنوى بين آلية المراجعة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الثانى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .
- أن العلاقة بين آلية مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة إيجابية متوسطة القوة حيث يبلغ معامل الارتباط ٠,٦٧٩ .
- أن ٤٦,١% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في درجة الإلتزام بآلية مجلس الإدارة ، بدرجة ثقة ٩٥% .
- أن مستوى المعنوية لآلية مجلس الإدارة (α) تساوى (٠,٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة جوهرية ذات تأثير معنوى بين آلية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الثالث بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .
- أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين آلية المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة طردية متوسطة القوة حيث أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٧١٦ .
- أن ٥١,٢% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في درجة الإلتزام بآلية المراجعة الخارجية، بدرجة ثقة ٩٥% .
- أن مستوى المعنوية لآلية المراجعة الخارجية (α) تساوى (٠,٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة جوهرية ذات تأثير معنوى بين آلية المراجعة الخارجية ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الرابع بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية المراجعة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

- أوضحت نتائج الدراسة أن العلاقة بين آلية حملة الأسهم كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة إيجابية متوسطة القوة حيث أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٧٣٤ .
- أن ٥٣,٩% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في درجة الإلتزام بآلية حملة الأسهم، بدرجة ثقة ٩٥% .
- أن مستوى المعنوية لآلية مجلس الإدارة (α) تساوى (٠,٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة جوهرية ذات تأثير معنوى بين آلية حملة الأسهم ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الخامس بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية حملة الأسهم ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية .

نتائج التحليل الإحصائي بطريقة نموذج الانحدار المتعدد :

لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة معا (آلية لجنة المراجعة ، آلية المراجعة الداخلية ، آلية مجلس الإدارة ، آلية المراجعة الخارجية ، آلية حملة الأسهم) والمتغير التابع مستوى التحفظ المحاسبي ، تم إستخدام نموذج الانحدار المتعدد ، ويوضح الجدولين (٣) ، (٤) نتائج تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS) . للمتغيرات المستقلة جميعاً معاً.

جدول (٣)
ملخص نموذج الانحدار المتعدد

نموذج	R	R2	F	Sig
الانحدار المتعدد بأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).	٠,٨٨٨	٠,٧٨٨	٥٠,٦٦٧	٠,٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائى .

جدول (٤)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج النهائى

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى (Std-Error)	إختبار معنوية معاملات الانحدار	
			قيمة (T)	Sig
ثابت الانحدار	١,٦٣٢	٠,٢٩٣	٥,٥٧٣	٠,٠٠
آلية لجنة المراجعة	٦,٤٥٦-	١,١٢٦	٥,٨١٥-	٠,٠٠
آلية المراجعة الداخلية	١,٣٠١	١,٦٧٥	٠,٧٧٧	٠,٤٤٠
آلية مجلس الإدارة	٥,٣٠١-	١,٥٤٦	٣,٤٢٩-	٠,٠٠١
آلية المراجعة الخارجية	١٠,٩٥٦	٢,٢٢٢	٤,٩٣٢	٠,٠٠
آلية حملة الأسهم	٢,٥٢٦	١,٢١٨	٢,٠٧٣	٠,٠٤٢

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي .

بناء على النتائج التى أظهرها نموذج الانحدار المتعدد يمكن إستخلاص ما يلى :

- أن العلاقة بين آليات حوكمة الشركات (لجنة المراجعة ، المراجعة الداخلية ، مجلس الإدارة ، المراجعة الداخلية ، حملة الأسهم) ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية علاقة جوهرية ليست ضعيفة وإنما هى متوسطة القوة حيث أن معامل الارتباط يبلغ ٠,٨٨٨ .
- أن ٧٨,٨% من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي يرجع إلى التغير في مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، بدرجة ثقة ٩٥% .
- أن مستوى المعنوية لآليات حوكمة الشركات (α) تساوى (٠.٠٠) وهذا يعنى وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يترتب عليه قبول الفرض الأصلي الرئيسى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.

من خلال استعراض نتائج التحليل الإحصائى بالجدول رقم (٤) يتبين أنه في حالة إدخال المتغيرات المستقلة (آليات حوكمة الشركات) جميعها معا إلى النموذج نجد أن :

- مستوى معنوية آلية لجنة المراجعة، وآلية مجلس الإدارة ، وآلية المراجعة الخارجية ، وآلية حملة الأسهم أقل من (٠,٠٥) أى أن هناك علاقة معنوية بين مدى الإلتزام بتطبيق هذه الآليات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وهو ما توصل إلية الباحث عند اختبار الفروض الفرعية الأول والثالث والرابع والخامس على الترتيب .
- مستوى معنوية آلية المراجعة الداخلية هى (٠,٤٤٠) وهى أكبر من (٠,٠٥) أى أن هناك علاقة غير معنوية بين مدى الإلتزام بتطبيق آلية لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية عند إختبار علاقة آليات الحوكمة ككل مع ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية ولعل ذلك قد يرجع الى وجود بعض التداخل بين هذه الآلية وباقى الآليات الأخرى .

بناء على ما سبق قام الباحث بتطبيق نموذج الإنتقاء المرحلى (Stepwise) على المتغيرات للتأكد من النتائج التى تم التوصل إليها في تحليل الانحدار المتعدد، يوضح الجدول رقم (٥) ترتيب دخول المتغيرات المستقلة، يمكن أن نشير أنه طبقاً لمعيار الدخول فقد تم إدخال أكثر المتغيرات قوة تفسيرية للنموذج بالترتيب ، ويوضح الجدول (٦) ملخص النتائج التى تم التوصل إليها بإستخدام نموذج الإنتقاء المرحلى (Stepwise) :

جدول (٥)

ترتيب دخول المتغيرات طبقاً للقوة التفسيرية لها

ترتيب دخول المتغيرات	المتغير الداخل
١	آلية حملة الأسهم X5
٢	آلية لجنة المراجعة X1
ترتيب دخول المتغيرات	المتغير الداخل
٣	آلية المراجعة الخارجية X4
٤	آلية مجلس الإدارة X3

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي .

جدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد بإستخدام نموذج الإنتقاء المرحلى (Stepwise)

النموذج	المتغير	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	الخطأ المعيارى	R	R2	F	Sig
١	آلية حملة الأسهم X5	١،٥٤٥	١،٦٨٠	١،٦٧٦٤١	٠،٧٣٤	٠،٥٣٩	٨٤،١٩٩	٠,٠٠
٢	آلية حملة الأسهم X5	٢،٦١٤	٦،٥٣٠	١،٣٤٣٤٦	٠،٨٤١	٠،٧٠٨	٨٦،١٠٦	٠,٠٠
	آلية لجنة المراجعة X1		٥،٠٥٩-					
٣	آلية حملة الأسهم X5	٢،٠٢٦	٤،١٦٧	١،٢٥١٣٧	٠،٨٦٦	٠،٧٥٠	٧٠،١٠٩	٠,٠٠
	آلية لجنة المراجعة X1		٦،٩٤٩-					
	آلية المراجعة الخارجية X4		٤،٩٣٣					
٤	آلية حملة الأسهم X5	١،٧١٨	٣،٠٨٨	١،١٦٥٤٣	٠،٨٨٧	٠،٧٨٧	٦٣،٥٤٨	٠,٠٠
	آلية لجنة المراجعة X1		٦،٠٢٠-					
	آلية المراجعة الخارجية X4		١٠،٩٧٨					
	آلية مجلس الإدارة X3		٥،٢٧٣-					

a, Dependent Variable: y
b, Predictors: (Constant), x5
c, Predictors: (Constant), x5, x1
d, Predictors: (Constant), x5, x1, x4
e, Predictors: (Constant), x5, x1, x4, x3

يتضح من نتائج التحليل الإحصائى المبينة بالجدول (٦) وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات المتمثلة في (آلية لجنة المراجعة ، وآلية مجلس الإدارة ، وآلية المراجعة الخارجية ، وآلية حملة الأسهم) كمتغيرات مستقلة ، ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات، وقد حدد نموذج الإنتقاء المرحلى (Stepwise) ترتيب هذه الآليات كما يلى :

- آلية حملة الأسهم تمثل دوراً هاماً في تحقيق مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وذلك لإرتفاع معدل ارتباطها بالتحفظ المحاسبي ٠,٧٣٤ وكذلك زيادة مستوى تفسيرها للتغير في مستوى التحفظ المحاسبي بمقدار ٠,٥٣٩ .
- آلية لجنة المراجعة تأتى في المرتبة الثانية في التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وذلك من خلال زيادة معدل الارتباط في النموذج الثانى بمقدار ٠,١٠٧ (٠,٨٤١- ٠,٧٣٤) ، وكذلك زيادة مستوى قوة تفسير النموذج للتغير في مستوى التحفظ المحاسبي بمقدار ٠,١٦٩(٠,٧٠٨- ٠,٥٣٩) .
- آلية المراجعة الخارجية تأتى في المرتبة الثالثة في التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وذلك من خلال زيادة معدل الارتباط في النموذج الثالث بمقدار ٠,٠٢٥ (٠,٨٦٦- ٠,٨٤١) ، وكذلك زيادة مستوى قوة تفسير النموذج للتغير في مستوى التحفظ المحاسبي بمقدار ٠,٠٤٢(٠,٧٥٠- ٠,٧٠٨) .
- آلية مجلس الإدارة تأتى في المرتبة الرابعة في التأثير على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وذلك من خلال زيادة معدل الارتباط في النموذج الرابع بمقدار ٠,٠٢١ (٠,٨٨٧- ٠,٨٦٦) ، وكذلك زيادة مستوى قوة تفسير النموذج للتغير في مستوى التحفظ المحاسبي بمقدار ٠,٠٣٧(٠,٧٨٧- ٠,٧٥٠) .
- إن نموذج الإنتقاء المرحلى (Stepwise) قد قام بإستبعاد آلية الحوكمة الثانية X2 وهى آلية المراجعة الداخلية لأنها لا تضيف الى القوة التفسيرية الكلية للنموذج .

٧- حدود الدراسة :

تتناول الدراسة بصورة أساسية دراسة العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية ومن ثم تتمثل حدود الدراسة في الآتي :

١- لم تتطرق الدراسة في إطارها النظري إلي تناول آليات حوكمة الشركات الملزمة لشركات قطاع الأعمال العام إلا بالقدر الذي يخدم هذه الدراسة .

٢- لم تتطرق الدراسة إلي دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركات المساهمة غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية أو شركات قطاع الأعمال العام

٣- لم تتطرق الدراسة إلي قطاع البنوك والمؤسسات المالية مثل شركات التأمين لما تتمتع به هذه المؤسسات من قوانين خاصة بها .

٨- خلاصة الدراسة :

تمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة فى إختبار العلاقة بين مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، وذلك للوقوف على طبيعة هذه العلاقة فى بيئة الأعمال المصرية ، وذلك بهذف توعية الشركات بالإستفادة من نقاط القوة فى تلك العلاقة والعمل على تحسين نقاط الضعف ، وذلك للوصول الى مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية ، لما له من فوائد تعود على الأطراف ذوى العلاقة بالشركات ككل ، ولتحقيق هذا الهدف فقد سعى الباحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تمثلت فى الأتى :

١- تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتحفظ المحاسبى بالقوائم المالية وآليات حوكمة الشركات .

٢- دراسة التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال المصرية من حيث عرض مفهومه وأنواعه وكيفية قياسه ومزاياه وعيوبه .

٣- دراسة آليات حوكمة الشركات المطبقة فى بيئة الأعمال المصرية من حيث التعرف على الآليات المطبقة وكيفية تطبيقها .

ولتحقيق هذه الأهداف الفرعية والهدف الرئيسى فقد قدم الباحث هذه الدراسة فى ستة فصول وهى كما يلى :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة وقد تناول الباحث فى هذا الفصل مقدمة الدراسة ، ومشكلة الدراسة ، وكذلك أهداف الدراسة ، وأهميتها وفروض الدراسة .

الفصل الثانى : الدراسات السابقة وقد تناول الباحث فى هذا الفصل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة مقسمة إلى ثلاث مجموعات مبوبة تبويباً موضوعياً كما يلى :

- المجموعة الأولى .. وقد تناول الباحث فيها الدراسات السابقة التى تناولت موضوع حوكمة الشركات .
- المجموعة الثانية .. وقد تناول الباحث فيها الدراسات السابقة التى تناولت موضوع التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية .
- المجموعة الثالثة .. وقد تناول الباحث فيها الدراسات السابقة التى تناولت موضوع آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي .

الفصل الثالث : التحفظ المحاسبى فى بيئة الأعمال المصرية. وقد تناول الباحث فى هذا الفصل التأصيل العلمى للتحفظ المحاسبى وذلك من خلال إستعراض مفهوم التحفظ المحاسبى . وتوصل الباحث إلى أن التحفظ المحاسبى فى مفهومه البسيط هو سرعة الإعتراف بالأخبار السيئة وتأجيل الإعتراف بالأخبار الجيدة لحين تحققها أو التأكد بصورة معقولة من تحققها .

ولقد استعرض الباحث أيضا فى هذا الفصل العوامل التى أدت إلى ظهور التحفظ المحاسبى وتوصل الباحث إلى أنه على الرغم من اختلاف الدراسات التى تناولت العوامل التى أدت إلى ظهور التحفظ المحاسبى وتمثلت تلك العوامل فى العوامل التعاقدية ، المساءلة القانونية ، العوامل التشريعية ، العوامل الضريبية ، حوكمة الشركات .

تناول الباحث أيضاً العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى والتى تتمثل فى نوع القطاع ، وحجم الشركة ونسبة المديونية وآليات الحوكمة ، هذا بالإضافة الى استعراض أنواع التحفظ المحاسبى من حيث القوائم المالية ومن حيث التحقق ، ومن حيث المكاسب والخسائر ومن حيث الارتباط بالأحداث وغيره من التقسيمات المختلفة للتحفظ المحاسبى.

تناول الباحث فى هذا الفصل أيضا مجالات التحفظ المحاسبى فى منشآت الأعمال هذا بالإضافة الى عرض وتحليل أكثر النماذج المستخدمة فى قياس التحفظ المحاسبى مع تحليل كل نموذج من حيث مزاياه وعيوبه . كما تضمن الفصل أيضا مبررات التحفظ المحاسبى وآراء الباحثين بين المؤيد والمعارض لتطبيق التحفظ المحاسبى بالإضافة الى ما يمثله التحفظ المحاسبى من أهمية فى الممارسات المحاسبية.

الفصل الرابع : آليات حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال المصرية

وقد تناول الباحث فى هذا الفصل مفهوم حوكمة الشركات فى الأدبيات المحاسبية والجهات والتنظيمات المحاسبية، وتوصل الباحث إلى أن حوكمة الشركات يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من القواعد والمعايير المالية وغير المالية التي تتضمن مجموعه من الآليات التي تعمل علي تحديد الواجبات ، والمسئوليات وتحقيق الرقابة ، وإدارة المخاطر بالشركة بهدف تحقيق مصالح الإدارة وحملة الأسهم والأطراف الأخري ذوي العلاقة بالشركة " .

تناول الباحث أيضاً الدوافع التى أدت إلى ظهور حوكمة الشركات وأهمية حوكمة الشركات بالنسبة إلى منظمات الأعمال والمبادىء الأساسية لحوكمة الشركات وتوصل الباحث إلى أن مبادىء حوكمة الشركات تحافظ على حقوق الشركة وحقوق مساهميها والأطراف الأخرى ذوى العلاقة بالشركة ، وهو ما جعلها من الأهمية بمكان بالإضافة إلى شموليتها .

عرض الباحث بعد ذلك المقومات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات والجهود الدولية المبذولة لتطبيق حوكمة الشركات فى بعض البلدان الخارجية وفى جمهورية مصر

العربية للوقوف على حقيقة الوضع بالنسبة لحوكمة الشركات فى جمهورية مصر العربية، ويرى الباحث أن حوكمة الشركات فى مصر فى حاجة ماسة إلى التطوير على المستوى التشريعى والتطبيقى .

تناول الباحث أيضاً نطاق تطبيق حوكمة الشركات فى مصر والأهداف التى ترمى حوكمة الشركات الى تحقيقها ، وأثر حوكمة الشركات على الأسواق المالية، وتوصل الباحث الى أن التفعيل الجيد لإطار حوكمة الشركات يؤدى الى رفع كفاءة الأسواق المالية .

كما تناول الباحث العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى وتم تقسيمها الى آليات داخلية ، وآليات خارجية لحوكمة الشركات ، وتم إيضاح كيفية تطبيق هذه الآليات ، وما هو العائد على المنظمات من التمسك بهذه الآليات .

الفصل الخامس : الدراسة التطبيقية .

وقد تناول الباحث فى هذا الفصل الدراسة الميدانية التى قام بها لاختبار فروض الدراسة حيث عرض الباحث أهداف الدراسة وفروض الدراسة التى يسعى لاختبارها والأساليب الإحصائية المستخدمة أخيراً نتائج التحليل الإحصائى وإختبار الفروض وبالانتهاء من هذا الفصل يكون الباحث قد حقق الهدف الرابع من أهداف الدراسة.

٩- نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتى يمكن عرضها كما يلى :

- أسفرت الدراسة النظرية عن إهتمام الجهات المهنية المختلفة بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة بالتقارير المالية التى تقوم الشركات بنشرها للأطراف ذوى المصالح من خلال إلزام هذه الشركات بتطبيق مجموعة من آليات الحوكمة المختلفة سواء كانت آليات داخلية أو آليات خارجية .
- إن وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية التى تقوم الشركات بنشرها يؤدى إلى تحقيق مجموعة من المنافع لهذه الشركات من أمثلتها تخفيض تكاليف التعاقدات وتخفيض تكاليف المسئولية القانونية، هذا بالإضافة إلى إضفاء درجة من الثقة والمصداقية على المعلومات التى تقوم الشركات بنشرها وهو ما ينعكس إيجابياً على قيمة هذه الشركات.
- أن الجهات المنظمة لممارسة المهنة لا تمتلك أساليب يمكن من خلالها أن تلزم الشركات بتطبيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى ، وبالتالى تلجأ إلى الإستعانة بآليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية .

- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين آلية لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .
- أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين آلية مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .
- أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين آلية المراجعة الخارجية كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .
- أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين آلية حملة الأسهم كأحد آليات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .
- أسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن وجود تأثير لأربعة آليات لحوكمة الشركات مجتمعين على مستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية، مرتبة حسب درجة التأثير كما يلى (آلية حملة الأسهم و آلية لجنة المراجعة و آلية المراجعة الخارجية و آلية مجلس الإدارة) .

١٠- توصيات الدراسة :

استناداً إلى ما تم التوصل إليه يمكن للباحث أن يوصى بما يلى :

١- ضرورة توعية مديرى شركات الأعمال المصرية بضرورة الإهتمام بتفعيل آلية المراجعة الداخلية وذلك من خلال الإهتمام بوجود نظام للرقابة الداخلية وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام بمهامها الأساسية ، وكذلك تمتع إدارة المراجعة الداخلية بالاستقلال والتبعية المباشرة لمجلس الإدارة وقيامها بإعداد تقرير ربع سنوى لمجلس الإدارة هذا بالإضافة إلى دراسة المخاطر التى تتعرض لها المنشأة بشكل دورى .

٢- توجيه الإهتمام بتفعيل آلية مجلس الإدارة من حيث زيادة عدد الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين بالإضافة إلى ضرورة الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب .

٣- ضرورة وجود إدارة مستقلة بالشركات خاصة بالحوكمة يكون مهمتها الرئيسية متابعة التزام الشركات بتطبيق آليات الحوكمة وتفعيل هذه الآليات .

٤- الإهتمام بتدريس أهم التطورات الخاصة بحوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبى بالجامعات المصرية ضمن برنامج المحاسبة والمراجعة .
٥- أهمية الإلتزام بحوكمة الشركات وتفعيل آلياتها .

توصيات لبحوث مستقبلية :

يرى الباحث أن هناك عدد من الموضوعات التى يمكن أن تتناولها البحوث المستقبلية ومنها :

١- دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المطبقة بالمؤسسات المالية ومستوى التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية لهذه المؤسسات .
٢- دراسة دور آليات حوكمة الشركات فى الحد من ظاهرة الفساد المالى والإدارى بشركات قطاع الأعمال العام .
٣- دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبى وجودة التقارير المالية لمنظمات الأعمال .
٤- دراسة أثر كلاً من نوع القطاع وحجم الشركة على مدى الإلتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات .
٥- دراسة دور التنظيمات المهنية فى ضمان مستوى مقبول من التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- أبوالخير ، مدثر طه (٢٠٠٨) : " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية "، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا،*** العدد الأول، ص ص.١-٦٣.

٢- أبوخزانة ، إيهاب محمد (٢٠١١) : " أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبى بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ، ***مجلة العلوم التجارية*** ، كلية التجارة- جامعة بورسعيد، العدد الثانى، المجلد الثالث، ص ص.٧٧-١٠٧.

٣- أبوموسى ، أحمد عبدالسلام (٢٠٠٥) : " الربط بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتفعيل حوكمة الشركات: نموذج مقترح من سياق المحاسبة الإدارية "، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا،*** العدد الثانى، ص ص.٥٣-١١٨.

٤- السقا ، تامر بركات (٢٠١٣) : "دور المراجعة الداخلية فى دعم حوكمة الشركات – مدخل إدارة المخاطر- دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة،** *كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية*

٥- السيد ، على مجاهد (٢٠٠٥) : " تحليل ظاهرة حوكمة الشركات بإستخدام نظرية الوكالة"، ***مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الثانى، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.***

٦- زغلول ، جودة عبدالرءوف (٢٠٠٦) : " تعزيز آليات حوكمة الشركات باستخدام نظام الأداء الاستراتيجى للجيل الثالث لمقياس الأداء المتوازن – دراسة ميدانية "، ***المجلة العلمية للتجارة*** والتمويل ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الثانى ، ص ص.١-٦٢.

٧- شاهين ، محمد أحمد (٢٠١١) : " دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على سوق الاوراق المالية المصرية"، ***المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثانى ، ص ص ٤٢٣-٤٧٧.

٨- صالح ، رضا إبراهيم (٢٠١٠) : " العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح و أثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الاعمال المصرية "، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا،*** العدد الثانى، المجلد الثانى، ص ص.٣٨٠-٤٣٢.

٩- مليجى ، مجدى مليجى (٢٠١٤) : " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبى.فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"، ***المجلة***

العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول، المجلـــد الاول، ص ص.٢٤٥-٣٠٤.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Akbar, J., Jalal, S; Morteza, N; and J. Milad, (2013) "Accounting Conservatism and Corporate Governance's Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange", International Journal of Economics, Business and Finance, Vol. 1, No 10,pp.301-319.
2. Basu, s., (1997), "The Conservatism Principles And The Asymetric Timeliness Of Earnings", ***Journal Of Accounting And*** Economics,Vol. 24, NO. 1, pp. 3-37.
3. Beaver, W.H; and S.G. Ryan, (2000), "Biases And Lags In Book Value And Their Effects On The Ability Of The Book-To-Market Ratio To Predict Book Return On Equity", Journal of Accounting Research,Vol. 38, pp. 127–148
4. Feras, M; Putnam, K.,(2015), "Accounting Conservtism Capital Structure, and Global Diversification", Pacific Accounting Review ,Vol. 27, pp 119-138. Available at: www.emeraldinsight.com.
5. Organization for Economic Corporation and Development, OECD, (1999), "OECD Principles of Corporate Governance", Paris. www.oecd.org.
6. ——————— OECD, (2004), "The OECD Principles of Corporate Governance", OECD, Paris. www.oecd.org
7. Ross, J. Ana, M. (2011), "The Joint effects of Corporate Governance and Regulation on the Disclosure of Manager – Adjusted Non- GAAP Earning in the US", Journal of Business Finance &Accounting, Vol. 38,No. 4, PP.364-394.
8. Zhang, J. and H. A. Hong, and M. Hung,(2009), "The Impact of Financial Convenants on the Use of Accounting Conservatism in

Debt Contracting: International Evidence", ***Working Paper***, Available at: http://www.ssrn.com.

ملاحـــق الدراســـة